E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/C.1/19/4/(Part I)/Add.3
1 April 1997
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الفنية
الدورة العاشرة
٥-٦ أيار/مايو ١٩٩٧
بيروت

البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة

التقدم المحرز خلال عام ١٩٩٦ في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

تقرير عن
متابعة جدول أعمال القرن ٢١

أولاً - مقدمة

١- أعدّ هذا التقرير كجزء من برنامج العمل والأولويات للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وهو يتضمن استعراضاً وتقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢.

٢- كما يستعرض هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها الامانة التنفيذية للإسكوا والدول الاعضاء تنفيذاً لجدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة. وفي ذات الوقت يقيِّم هذا التقرير الانجازات التي تحققت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، كما يستعرض العقبات التي تعرقل التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، مع التركيز بوجه خاص على الأولويات الملحّة، والتوقعات غير المنجزة، كيما تنظر فيها اللجنة.

.../

٣- وقد حثّ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٧/ ١٩٠ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والذي أيدت فيه الجمعية العامة جدول أعمال القرن ٢١، الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها، فضلاً عن سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج المهمة الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد أصبح جدول أعمال القرن ٢١ برنامج عمل للتنمية منذ أن أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٤- ولقد أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٤٧/ ١٩١ إنشاء لجنة التنمية المستدامة لتأمين المتابعة الفعالة لقرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي وترشيد القدرة على صنع القرار على الصعيد الحكومي الدولي ودراسة التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وحددت فيه مهام لجنة التنمية المستدامة وتركيبها ويتضمن إرشادات تخص مشاركة المنظمات غير الحكومية في مداولات اللجنة وخطة عملها. وفي نفس الوقت أنشئت "لجنة مشتركة بين الوكالات ومعنية بالتنمية المستدامة (IACSD) لتنسيق أنشطة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ .

٥- واضطلعت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة (IACSD) بمهامها المتمثلة في تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع باقي المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل. وقامت من أجل تسهيل عملها، بتعيين منسقي مهام أناطت بهم مسؤولية تنسيق الأنشطة وفقاً للمجالات البرنامجية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. أما مساهمة الأمانة التنفيذية للإسكوا في المناقشات الدولية التي دارت بشأن جدول أعمال القرن ٢١ فإنها تمثلت في دعم وجهات نظر بلدان المنطقة إزاء القضايا التي تبحثها لجنة التنمية المستدامة استناداً الى التقارير التي يرفعها إليها منسقوا المهام. وبينما تقع مسؤولية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على عاتق الحكومات، فإن مبادرات الأمانة التنفيذية للإسكوا الرامية الى بلورة مواقف البلدان الأعضاء قد عززت مواقف هذه البلدان ازاء القضايا التي نوقشت اثناء الاجتماعات السنوية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

٦- واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخمسين، القرار ٥٠/ ١١٣ بشأن عقد دورة استثنائية لغرض اجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي أعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢. وحثّ القرار الآنف الذكر لجنة التنمية المستدامة على أن تتناول في دورتها الرابعة في تموز/يوليو ١٩٩٦ المسائل المتصلة بالدورة الاستثنائية ورحب بقرار لجنة التنمية المستدامة تكريس دورتها الخامسة المزمع عقدها خلال الفترة من ٧ الى ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٧ للأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقدها في حزيران/يونيو ١٩٩٧. كما دعى القرار المذكور جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها، والوكالات الخاصة وسائر المنظمات المتعددة الاطراف الى المساهمة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وطلب الى اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة أن تكفل بالتنسيق الوثيق مع لجنة التنمية المستدامة، الاستجابة الفعالة والمنسقة على نطاق المنظومة للأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتقييم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٧- وخلال السنوات الخمس الماضية، بذلت دول الإسكوا والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة جهوداً متضافرة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وسائر نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ويقدم هذا التقرير سرداً مقتضباً لتلك الجهود كجزء من الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وقد قُدمت صيغة اكثر تفصيلاً من هذا التقرير الى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته السنوية الأخيرة المعقودة في القاهرة خلال الفترة من ٢٧ الى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ولكي يعكس التقرير مساعي الإسكوا لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أدرجت فيه الانشطة الوطنية التي سلط الضوء عليها أعضاء الوفود المشاركة في الدورة الأخيرة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة قبل رفعه الى دائرة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة لتقديمه الى لجنة التنمية المستدامة.

٨- غير أن شكل هذا التقرير يراعي توجيهات اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة فيما يخص تقديم التقارير وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وتشدد هذه التوجيهات على أنه بدلا من سرد الأنشطة المنفـَّذة، فإن التقرير ينبغي أن يركز على القضايا الهامة وأن يـُبرز أهم الأنشطة، بما في ذلك إنجازات المؤتمرات الوزارية المعنية بالبيئة وتنسيق الجهود لتعزيز التنمية المستدامة والتعاون بين الوكالات لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بالبيئة. ولدى إعداد هذا التقرير، استعرضت الأمانة التنفيذية للإسكوا مختلف المنشورات ذات العلاقة، واطـَّلعت على التوصيات والقرارات ذات العلاقة التي اصدرتها أهم المنظمات الحكومية الدولية، إضافة الى المعلومات التي حصلت عليها الأمانة التنفيذية عبر البعثات التي أوفدتها الى دول المنطقة، والمشاورات التي اجريت مع المسؤولين في الدول الاعضاء حول مختلف جوانب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١، إضافة الى مساهماتها السنوية في اجتماعات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة واللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي والتقارير السنوية لمنسقي المهام المقدمة الى لجنة التنمية المستدامة. وسيتم تنقيح هذا التقرير بعد أن تناقشه اللجنة، على ضوء توجيهات المشاركين، لرفعه الى لجنة التنمية المستدامة لتقديمه الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ثانياً- تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الإقليمي

٩- إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي ناقش موضوع ربط السياسات البيئية بالقضايا الاقتصادية، قد وفـَّر زخماً اضافياً لايجاد إطار مؤسسي للسياسات البيئية على الصعيدين الإقليمي والوطني. وفي إطار الجهود الرامية الى معالجة الاهتمامات البيئية العالمية من منطلق إقليمي، فإن الحاجة الى ترشيد فلسفة المساعدة الدولية وزيادة الأساليب الراهنة لتدفق المساعدة المالية، كان قد أقر بها قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وفي سنة ١٩٩٠، انشىء مرفق البيئة العالمية الذي يشترك في إدارته كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لتمويل الانشطة التي تتناول الاهتمامات البيئية العالمية. وبالتحديد، فإن مرفق البيئة العالمية يقوم بتمويل المشاريع المتعلقة بالمواضيع الأربعة التالية: تغيـُّر المناخ، والتنوع البيولوجي، والمياه الدولية واستنفاد طبقة الأوزون. أما المشاريع الخاصة بالتصحـُّر وازالة الغابات فإنها مؤهلة للتمويل بشرط ان تكون لها علاقة بالمواضيع الأربعة الآنفة الذكر. وفي منطقة الإسكوا، قام مرفق

البيئة العالمية بتمويل مشاريع في الأردن ولبنان ومصر واليمن تشمل المساعدة الفنية وبناء القدرات واعتماد الاستراتيجيات.

١٠- كما أن الدول الاعضاء في الإسكوا أطراف، بشكل أو آخر، في العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة أو القضايا ذات العلاقة بها. وأكد البيان العربي عن البيئة والتنمية، على الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة على الصعيد الإقليمي وحث الدول العربية على التعاون الإقليمي لتعزيز القدرات الوطنية وتنمية الموارد البشرية وتأمين تدفق التمويل الكافي لتنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة على المستوى الوطني. ولا تستطيع منطقة الإسكوا تحقيق التنمية المستدامة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية للمنطقة إلا من خلال إطار مناسب للتعاون الإقليمي في مجال البيئة حيث أن دعم الأنشطة الوطنية بالتعاون الإقليمي وفي إطار التعاون الدولي أمر لابد منه لتحقيق نتائج أفضل. وهنالك العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بمختلف جوانب حماية البيئة. ومن شأن مصادقة الحكومات عليها ان يعزز التنمية المستدامة ويساهم في تحسين نوعية البيئة. وبالتالي فإن هذه الاتفاقيات والبروتوكولات تعتبر عنصراً مكملاً للسياسات البيئية الوطنية. ويتوقع من دول الإسكوا أن تولي مزيداً من العناية للتوليف بين السياسات البيئية والسياسات الخاصة بالتكنولوجيا وتطويعها في جهودها الرامية الى تحقيق التنمية المستدامة. وقد اعترف مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في اجتماعه الاخير في القاهرة بالصعوبات التي يواجهها العديد من الدول العربية في مجال توفير التمويل والتكنولوجيات المناسبة والموارد البشرية لوضع وتنفيذ برامج حماية البيئة وادارتها. وكان هناك توافق للآراء حول الضرورة الملحّة لنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا بشروط ميسرة. وفي ضوء هذه الاعتبارات، فإنه لا يمكن إغفال أهمية التكنولوجيات السليمة بيئياً وضرورة جعل السياسات التكنولوجية والبيئية متساندة. وعلى هذا الأساس، فإن الأمانة التنفيذية للإسكوا تود أن تحث الدول الاعضاء التي لم توقع وتصادق بعد على الاتفاقيات الدولية المتعددة المتعلقة بالقضايا البيئية العالمية والإقليمية، ولا سيما اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها واتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الاطارية بشأن تغيُّر المناخ واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون والاتفاقية الدولية لمكافحة التصحُّر، على أن تفعل ذلك.

١١- إعتمدت إتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩ ودخلت حيز التنفيذ في ٥ أيار/مايو ١٩٩٢ وقد صادقت عليها حتى الآن عشر دول من دول الإسكوا. وتحظر هذه الاتفاقية تصدير أو استيراد النفايات الخطرة ما لم يكن خاضعاً لاتفاقات ثنائية أو متعددة الاطراف أو إقليمية تتضمن شروطاً لا تقل صرامة عن الشروط الواردة في الاتفاقية. كما توضح الاتفاقية واجبات البلدان الصناعية فيما يخص مساعدة البلدان النامية في تصريف النفايات الخطرة. وبالاضافة الى ذلك، فإن عملية التصنيع في بعض بلدان الإسكوا قد أدت الى زيادة في أن حجم النفايات الخطرة. كما فإن التحول من الصناعات الاستخراجية المعتمدة على الموارد المتوفرة من نفط وغاز ومعادن الى الصناعات الكيميائية والبتروكيماوية قد نتج عنه ارتفاع معدلات إنتاج النفايات الخطرة في المنطقة، رغم أن هناك صعوبات في الحصول على معلومات بهذا الشأن من الدول الاعضاء. ومما يزيد من صعوبة تصريف هذه النفايات النقل غير القانوني للنفايات الخطرة من البلدان الصناعية الى منطقة الإسكوا (حالة لبنان على سبيل المثال). وفي حين أن معظم دول المنطقة قد حظرت إستيراد النفايات الخطرة فإن هناك تقصيراً في إنفاذ الأنظمة والقوانين كما أنه ليست هناك

موقف بلدان الإسكوا إزاء الاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بالبيئة (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

عنوان الصك/سنة الاعتماد	العدد الاجمالي للبلدان التي صادقت على الصك/انضمت إليه	تاريخ دخول الصك حيز التنفيذ	بلدان الإسكوا التي صادقت على الصك/انضمت إليه خلال الفترة التي يشملها التقرير	العدد الاجمالي لبلدان الإسكوا
اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، ١٩٧٣	١٣٤	تموز/يوليو ١٩٧٥	الأردن، المملكة العربية السعودية، مصر (١٩٩٦)	٣
اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، ١٩٨٥	١٦٢	أيلول/سبتمبر ١٩٨٨	الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، قطر (١٩٩٦)، الكويت، لبنان، مصر، اليمن (١٩٩٦)	١٠
بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، ١٩٨٧	١٦٠	كانون الثاني/يناير ١٩٨٩	الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، قطر (١٩٩٦)، الكويت، لبنان، مصر، اليمن (١٩٩٦)	١٠
اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها، ١٩٨٩	١٠٥	أيار/مايو ١٩٩٢	الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، عُمان، قطر (١٩٩٦)، الكويت، لبنان، مصر	١٠
اتفاقية التنوع البيولوجي، ١٩٩٢	١٦٣	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	الأردن، البحرين، الجمهورية العربية السورية، عُمان، قطر (١٩٩٦)، لبنان، مصر، اليمن (١٩٩٦)	٨
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، ١٩٩٢	١٦٣	آذار/مارس ١٩٩٤	الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، عُمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، اليمن	١٠

.../

موقف بلدان الإسكوا إزاء الاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بالبيئة (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧) (تابع)

عنوان الصك/سنة الاعتماد	العدد الاجمالي للبلدان التي صادقت على الصك/انضمت إليه	تاريخ دخول الصك حيز التنفيذ	بلدان الإسكوا التي صادقت على الصك/انضمت إليه خلال الفترة التي يشملها التقرير	العدد الاجمالي لبلدان الإسكوا
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحُّر وبخاصة في أفريقيا، ١٩٩٤	٥٤	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	الأردن، عُمان، لبنان، مصر	٤
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ١٩٨٢	١١٠	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤	الأردن، المملكة العربية السعودية، لبنان	٣
اتفاقية السلامة النووية، ١٩٩٤	٢٦	تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦	لبنان	١
اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، ١٩٨٠	٢١	آذار/مارس ١٩٨٦	الجمهورية العربية السورية، لبنان (١٩٩٦)، مصر	٣
خطة عمل الكويت، ١٩٧٨(*)	٨ (إيران ليست عضو في الإسكوا)	١٩٧٨	الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، العراق، عُمان، قطر، الكويت	٧
خطة عمل البحر الأحمر وخليج عدَّن، ١٩٨٢(*)	--	--	الأردن، المملكة العربية السعودية، عُمان، مصر، اليمن	٥

المصدر: الإسكوا استناداً الى المعلومات التي قدمتها الحكومات والمنظمات الدولية التي تقوم بدور الوديع للاتفاقيات، والى سجل المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال البيئة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (١٩٩٥/١٩٩٦).

(*) البرامج الخاصة بالبحار الإقليمية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

.../

وسائل لتتبع حركة النفايات الخطرة في منطقة الإسكوا. وثمة جانب آخر ينبغي أن تنظر فيه بلدان الإسكوا وهو تشجيع استخدام التكنولوجيات النظيفة للتخفيف من حدة مشكلة النفايات عند المصدر بدلا من تكنولوجيا المكافحة عند المصب.

١٢- لقد أُعتُمدت إتفاقية التنوع البيولوجي أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢، وقد صادقت عليها ثماني دول من منطقة الإسكوا. وتنص الاتفاقية على ضرورة تمكين البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئياً اللازمة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة، وعلى ضرورة قيام الدول الصناعية بتوفير هذه التكنولوجيات بشروط عادلة وميسَّرة للدول النامية، مع الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بنقل مثل هذه التكنولوجيات. وتؤكد الاتفاقية على أن تطوير تكنولوجيات حفظ التنوع البيولوجي ينبغي ان يشارك فيه مالكو الموارد والجهات المالية التي لديها القدرات العالية والعلمية والتنقية اللازمة، وعلى أنه ينبغي ان يكون للدول النامية دور في البحوث الخاصة بالتكنولوجيا الاحيائية.

١٣- أما اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ فقد وقِّعت عليها أثناء قمة الأرض ١٥٥ دولة. ومن بين هذه الدول، صادقت عشر دول من منطقة الإسكوا على الاتفاقية التي دخلت حيِّز التنفيذ في آذار/مارس ١٩٩٤. وبالتصديق على الاتفاقية، وافقت الدول النامية والمتقدمة على عدد من التعهدات، منها تقديم معلومات عن موضوعات مثل: كمية غازات الاحتباس الحراري المنبعثة على الصعيد القطري، وتنفيذ برامج وطنية للتخفيف من حدة التغيُّر المناخي والتكيف مع آثاره، ودعم محطات الرصد العلمي والفني لنماذج المناخ وتطوير التكنولوجيات المناسبة ، وتعزيز البرامج التثقيفية وإرهاف الوعي العام حول التغيُّر المناخي وآثاره المرتقبة. ولكي تمتثل بلدان المنطقة لنصوص هذه الاتفاقية، فإنها تحتاج الى مساعدة فنية ودعم مالي لتسخير وتطوير تكنولوجيات تتسم بقلة استهلاك، ولإعادة تأهيل الصناعات القديمة.

١٤- وهناك تباين كبير بين بلدان منطقة الإسكوا في المساحة والموارد الطبيعية والسكان والدخل ومستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. بيد أن الهوية الإقليمية، التي من أهم عناصرها التشابه البيئي والإيكولوجي ووحدة اللغة والتراث والتاريخ، تفرض على الدول الأعضاء إيجاد حلول للأسباب الاساسية للتدهور البيئي. الذي لا يزال مستمرا في عدة مناطق. وفي هذا الصدد، هناك قاعدة متينة للعمل المشترك تتمثل في البيان العربي عن البيئة والتنمية الذي ساهم في زيادة فهم فكرة الاستدامة البيئية ومكن البلدان العربية من الاتفاق على نهوج مشتركة في المجالات ذات الأولويات العليا التي لها تأثير مباشر على التنمية وعلى نوعية الحياة ومستقبل الأجيال القادمة.

١٥- وقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٩٠/٤٧ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديمسبر ١٩٩٢ من الهيئات الإقليمية إتخاذ خطوات ذات مغزى لتسهيل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبناء على ذلك، اتخذت الإسكوا في دورتها السادسة عشر القرار ١٨٠ (د-١٦) الذي يدعو الى تشكيل آلية إقليمية على الصعيد العربي تعنى بالبيئة والتنمية المستدامة في المنطقة. وانطلاقا من هذا، بادرت الأمانة التنفيذية للإسكوا بتأسيس اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي بالتعاون مع جامعة الدول العربية (مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة) والمكتب الإقليمي للشرق الادنى التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣. وبالاضافة الى ذلك، فإن البرنامج العربي

للتنمية المستدامة الذي قامت بصياغته الأمانة التنفيذية للإسكوا في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، واعتمد من قبل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في عام ١٩٩٣ باعتباره محاولة جماعية لتحديد أولويات التنمية المستدامة للاقطار العربية على المدى الطويل. والغرض من هذا البرنامج هو تعزيز تنسيق الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية الى تحسين الأوضاع البيئية وزيادة مراعاة نوعية البيئة في السياسات المتبعة على صعيد الوطن العربي، اضافة الى زيادة قابلية جدول أعمال القرن ٢١ للتطبيق في المنطقة العربية، خاصة البنود المتعلقة بادماج الاعتبارات البيئية في باقي السياسات الاجتماعية والاقتصادية ويتضمن البرنامج العربي للتنمية المستدامة عناصر قطاعية ومواضيعية مختلفة مثل التصحّر، والتلوث الصناعي، والتثقيف والوعي البيئي، وإدارة الموارد المائية، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات وتطوير المؤسسات، وحفظ التنوع البيولوجي، وتطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً، والمعلومات والمؤشرات البيئية، وحماية المباني التاريخية والتراث الحضاري. ويجري تنفيذ هذه البرامج بدعم من مختلف المنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والحكومات والوكالات المانحة.

١٦- شهدت فترة الخمس السنوات الماضية التي انقضت منذ اعتماد البرنامج العربي للتنمية المستدامة الذي صُيغ لتحقيق الأهداف الأساسية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، مزيداً من التعاون في مجالات حفظ البيئة والتنمية المستدامة بين مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ووكالات الأمم المتحدة في المنطقة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وتشمل مجالات التعاون ذات الأولوية مكافحة التصحّر وزيادة الرقعة الخضراء، وقد تطور تبادل المعلومات عن طبيعة ومدى التصحّر وتدهور التربة في المنطقة العربية من خلال إعداد تقارير فنية ودراسات حالات ومن خلال التوصيات الصادرة عن اجتماعات فنية. وفي مجال التلوث الصناعي، تم استيفاء المعلومات المتعلقة بحالة التلوث الصناعي في المنطقة العربية. كما وضعت ارشادات محددة، لتحديد وتحليل الآثار البيئية لصناعات مختلفة في الوطن العربي. واضافة الى ذلك، طُبِّقت هذه الارشادات على صناعات محددة تشمل صناعات الاسمنت والنسيج والبتروكيماويات في بلدان عربية مختارة في محاولة لتحسين أداء هذه الصناعات وتشجيع استخدام التكنولوجيات النظيفة. وفي مجال التثقيف والوعي البيئيين تم إعداد ونشر تقرير عن حالة التثقيف البيئي في المدارس الابتدائية والثانوية في البلدان العربية كخطوة أولى نحو تعزيز التثقيف البيئي في المنطقة العربية. وفي مجال حفظ التنوع البيولوجي، اعد تقرير شامل تم توزيعه في أعقاب المؤتمر العربي عن التنوع البيولوجي. وتناول هذا التقرير التكنولوجيات الملائمة لحماية وحفظ التنوع البيولوجي وحدد طبيعة ومجالات التعاون الإقليمي لتشجيع اعتماد استراتيجيات وطنية لحفظ التنوع البيولوجي في البلدان العربية.

١٧- وبالنسبة لمعظم أقطار الإسكوا، فإن أهم القضايا البيئية في السنوات القادمة ستشمل ندرة موارد المياه الصالحة للشرب وخاصة في منطقة معروفة بأراضيها القاحلة الجافة، واستنفاد الثروة السمكية، وانتشار رقعة التصحّر وتدهور الأراضي الزراعية. ومن المهم في هذا الصدد توفير تكنولوجيات احيائية مأمونة، وتعزيز التنوع البيولوجي في المنطقة ومكافحة التلوث الصناعي (خاصة في المدن وحواليها) الناتج عن التنمية الصناعية غير المستدامة في معظم بلدان الإسكوا.

ثالثاً- تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني

١٨- يتضمن كل فصل من فصول جدول أعمال القرن ٢١، دعوة موجهة الى البلدان لاعداد خطط أو استراتيجيات أو سياسات وطنية لقطاعات أو مجالات محددة. وإن مثل هذه الخطط ينبغي أن تكون في الوقت ذاته جزءاً مما يُسمى الخطط أو الإستراتيجيات الوطنية الشاملة للتنمية المستدامة وأن تتطابق معها. وفي حين أن هدف الاستراتيجيات أو الخطط الوطنية للتنمية المستدامة ينبغي أن يكون هو ضمان تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مقبولة مع حماية قاعدة الموارد والبيئة للأجيال القادمة، فإن العناصر الرئيسية في عملية وضع مثل هذه الاستراتيجية تشمل تنسيق مختلف السياسات والخطط القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجاري تنفيذها على الصعيد الوطني، واستخدام الخبرة المكتسبة من خلال الأنشطة التخطيطية القائمة، وتأمين أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية، وأن تكون الاستراتيجية مستوحاة من البلد ذاته وأن تكون مبنية على تقييم شامل للحالة الراهنة والمبادرات الجارية. وترد الاشارة الى هذه العناصر الرئيسية لعملية التخطيط فيما يخص أهداف وأنشطة الخطة أو السياسة في معظم الفصول القطاعية لجدول أعمال القرن ٢١ وكذلك في الاتفاقيتين الدوليتين المبرمتين خلال مؤتمر ريو (إتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغيُّر المناخ واتفاقية التنوع الحيوي). وينبغي التركيز على أهمية هذه المبادىء في جهود الدول الأعضاء الرامية الى صياغة استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك المبادىء الخاصة بصياغة وتنفيذ برامج عمل محددة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

١٩- ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، حظي مفهوم ومبادىء التنمية المستدامة بقبول متزايد وتأييد من قِبَل ممثلي بلدان الإسكوا في المؤتمرات الإقليمية والدولية. كما أكدت البيانات الصادرة عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني مراراً وتكراراً الحاجة الى حماية البيئة، وحفظ الموارد الطبيعية والى حماية التقدم الاجتماعي، وتحقيق السلام والديموقراطية، وتخفيف حدة الفقر والتمييز العنصري والقائم على أساس الجنس، ودعم نماذج التنمية المستدامة. ومع أن مثل هذه البيانات المبدئية لا يتبعها في الغالب تدابير ملموسة على أرض الواقع، فإن تكرار هذه المبادىء يساعد على نشر معلومات عن التنمية المستدامة من المأمول أن تشجع الحكومات قادة أوساط الأعمال التجارية والمجتمع المدني على التحرك نحو التنمية المستدامة. وقد اعتمدت بعض بلدان الإسكوا استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة استجابة لجدول أعمال القرن ٢١. أما معظم بلدان الإسكوا فقد استخدمت الإطار العام لخططها الاقتصادية لترجمة أهداف جدول أعمال القرن ٢١ إلى خطط عمل وطنية. غير أنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن التنمية المستدامة عملية طويلة الأجل تستهدف تحسين نوعية الحياة، وتقليص الفوارق والقضاء على الفقر، وهذه أهداف غالباً ما تتعارض مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمنطقة. ونتيجة لذلك، فإن كل بلد من بلدان الإسكوا قد أوكل الى مؤسسات وطنية مختلفة مهمة تدعيم التنمية المستدامة على نحو يعكس الواقع الحضاري والإيكولوجي والاقتصادي والسياسي.

٢٠- وعلى ضوء هذا، فإن مستوى ومدى الإذعان لتوصيات جدول أعمال القرن ٢١ يختلف من قطر الى آخر حسب أهمية القضايا المطروحة والأولويات التي ترتئيها السلطات الوطنية وحسب المتطلبات المالية وقدرة البلد على تحمّل تنفيذ التوصيات القطاعية. إلا أن غالبية دول الإسكوا قد أناطت مهمة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بالمؤسسات القائمة التي تشرف كلياً أو جزئياً على قضايا البيئة. ومع هذا، فإن عدداً من أقطار الإسكوا قد أنشأ آليات تنسيق قوية تتمثل في مجالس وزارية تتمتع بصلاحيات

واسعة أو لجان يترأسها رئيس الوزراء (كما هو الحال في مصر والكويت، حيث يترأس رئيس الوزراء أو نائبه المجلس المشرف على قضايا البيئة). وعلاوة على ذلك، فإن أقطار الإسكوا تقوم بإدماج مبادىء جدول أعمال القرن ٢١ في خططها الإنمائية وفقاً للأهداف الوطنية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وعليه، فإن كل بلد يقوم بتكييف مبادىء جدول أعمال القرن ٢١ مع ظروفه الخاصة. وعلى سبيل المثال، فإن الأردن يستعد لاعتماد جدول أعمال وطني للقرن ٢١، وكذلك كلفت البحرين لجنة وزارية بدراسة جدول أعمال القرن ٢١ وتقديم توصية بوضع جدول عمل وطني للقرن ٢١. ورغم أن بعض بلدان الإسكوا قد وضعت استراتيجية طويلة الأجل ومتعددة القطاعات لحفظ البيئة، فإن هذه البلدان لم تحوّل استرتيجيتها الرسمية لحفظ البيئة إلى جدول عمل وطني للقرن ٢١ أو الى برنامج عمل للتنمية المستدامة. وكما يُلاحظ من الجدول المرفق، فإن غالبية دول الإسكوا تملك حالياً آلية تنسيق ما لإنتاج مثل هذه الخطط. وبوشر أيضاً في إدماج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات الاقتصاد الكلي. وتقوم برامج تطوير القدرات الادارية في مصر والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية بدعم جهود هيئات التخطيط من أجل إدماج مبادىء التنمية المستدامة في إجراءات التخطيط الشامل. ويبدو أن هذه التطورات على الصعيد الوطني تشجع على معالجة قضايا متداخلة مثل تلوث الهواء والمياه وما الى ذلك بشكل شمولي وعلى طلب المساعدة في تحديد طريقة متكاملة لمعالجة كافة الجوانب الخاصة بإدارة واستخدام الموارد الطبيعية.

٢١- وليست الاتجاهات المشجعة المذكورة أعلاه إلا جزءاً من الإطار العام لإجراءات لبناء القدرات التي أخذت بها أقطار المنطقة منذ مؤتمر ريو دي جانيرو. في حين أن حلول المشاكل الفنية المرتبطة بالتنمية المستدامة معروفة، فإن الحاجة تدعو إلى إنشاء الهياكل الاجتماعية والمؤسسية اللازمة لمواكبة الاحتياجات المتزايدة المرتبطة بالنمو السكاني والتعقيد المتزايد للتكنولوجيا. وهذا يدفعنا الى التكلم عن حسن الادارة وتأثيره على تطوير القدرات ومستويات الأداء في مجال التنمية المستدامة، وهذه كما أشير إليه من قبل أهداف طويلة الأجل لجدول أعمال القرن ٢١. وكما ذُكر من قبل، فإن معظم التقدم المحرز حتى يومنا هذا كان في مجالات صياغة الاستراتيجية وتوسيع نطاق المشاركة وتبادل المعلومات. إلا أن الكثير من العقبات المعروفة التي تعيق تنفيذ الاستراتيجية لاتزال قائمة. إن ما يفتقر إليه العديد من بلدان الإسكوا هو الهياكل والقدرات اللازمة للقيام بالعديد من المهام الفنية المرتبطة بالتنمية المستدامة مثل الادارة البيئية، ورصد الموارد الطبيعية، تقييم الأثر البيئي، وأنظمة مكافحة التلوث، وغير ذلك من الأنشطة الفنية. وهذا يتطلب بدوره دعم الوزارات والوكالات مثل وزارات الزراعة والمياه، وإعادة صياغة برامج التدريب، وإنشاء معاهد جديدة، وإصلاح نظام مرتبات الخدمة المدنية، وتعديل القوانين والأنظمة ذات العلاقة. وبالرغم من أن بعض التقدم قد أُحرز في هذه المجالات، فإن الهياكل الفنية والعلمية والمؤسسية في معظم بلدان الإسكوا مازالت تعاني من نقص كبير في القدرات يتعين عليها سدّه على المدى الطويل. ولدى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني، أبلغ المندوبون في مؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الذي انعقد مؤخراً، باستمرار التركيز على صياغة الإرشادات والأطر وغيرها من النهوج الوطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. غير أنه يتبين من استعراض درجة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني أن العقبات التي واجهتها بلدان المنطقة تشمل التوجه القطاعي للتخطيط العام وضعف التنسيق فيما بين هذه الخطط القطاعية، والقيود التي يشكلها نقص التمويل والموارد البشرية.

٢٢- ولقد قطعت اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي والمنظمات الأعضاء فيها، شوطاً نحو البرمجة المشتركة بحيث أن المشاركة لم تعد تقتصر على مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، بل تشمل أيضاً المسؤولين عن تقييم وإدارة التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومع هذا، فعلى الرغم من أن هدف التنسيق هو جمع الخبرات الفنية والموارد المالية لكل من المنظمات المشاركة لتساهم السياسات وموارد المعلومات والبرامج التنفيذية في تحقيق الهدف المحدد للتنمية المستدامة لدول الإسكوا، فإن التنسيق الحالي لجهود الوكالات من أجل تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في المنطقة يقتصر على التشاور وتبادل المعلومات بين الخبراء في مختلف جوانب جدول أعمال القرن ٢١. وهناك مشكلة أخرى تعرقل تنسيق الجهود، وهي الأزمة المالية التي تعاني منها وكالات الأمم المتحدة في المنطقة، بما في ذلك الإسكوا. ومرة أخرى تؤكد الإسكوا أهمية تحسين تنسيق السياسات على المستوى الإقليمي بين كافة منظمات ووكالات الأمم المتحدة لتحقيق برمجة مشتركة فعالة لجدول أعمال القرن ٢١ وتأمين الإستخدام الأمثل للموارد وتجنب الإزدواجية في العمل الناجمة عن تداخل المهام الموكلة الى منظمات متعددة تخدم نفس الحكومات. وذات الحجة تنطبق على الدول الأعضاء حيث أن عدم وجود تنسيق حقيقي على المستوى الوطني بين الدوائر الحكومية المختلفة يعيق التخطيط السليم الرامي الى اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

المؤسسات الحكومية المنوط بها تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في منطقة الإسكوا

البلد/الإقليم	المؤسسات المختصة بالسياسات	الهيئة المنفذة
البحرين	لجنة حماية البيئة	وزارة الإسكان والبلديات والبيئة
مصر	مكتب رئيس الوزراء	الهيئة المصرية لشؤون البيئة
العراق	المجلس الوطني لحماية وتحسين البيئة	وزارة الصحة
الأردن	مجلس الوزراء	المؤسسة العامة لحماية البيئة
الكويت	مجلس حماية البيئة(*)	شتى الوزارات
لبنان	وزارة البيئة	شتى الوزارات
عُمان	مجلس الوزراء: اللجنة الدائمة لحماية البيئة	وزارة البلديات الإقليمية والبيئة
قطر	مجلس الوزراء	وزارة الشؤون البلدية والزراعة
المملكة العربية السعودية	اللجنة الوزارية للبيئة	مصلحة الأرصاد وحماية البيئة
الجمهورية العربية السورية	وزير الدولة لشؤون البيئة	الهيئة العامة لشؤون البيئة
الامارات العربية المتحدة	مجلس الاتحاد	الهيئة الاتحادية للبيئة
الضفة الغربية وقطاع غزة	مجلس الوزراء	وزارة الزراعة
اليمن	مجلس الوزراء	مجلس حماية البيئة

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى المصادر الوطنية.

(*) يرأسه النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية.

رابعاً- تنفيذ التنمية المستدامة على صعيد الإسكوا

٢٣- اعتمدت الإسكوا في إطار الأنشطة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية التي اضطلعت بها، قرارها ١٥٦ (د-١٥) المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ الذي أيدت فيه مبدأ التنمية المستدامة وطلبت من الأمين التنفيذي ضمان إدخال البعد البيئي في كافة برامج عمل الشعب الفنية للإسكوا. وبناء على ذلك أعيد تنظيم هيكل الأمانة التنفيذية للإسكوا لتستجيب بشكل واقعي لتحديات التنمية المستدامة في المنطقة، وخاصة أولوياتها المتمثلة في ندرة المياه والتصحّر والفقر والاحتلال والحرب والمنازعات التي تساهم في استمرار حالة التنمية غير المستدامة في المنطقة. وبالاضافة الى ذلك، واعترافاً بأهمية تعميق التعاون الإقليمي في مجالات الإحصاء والقضايا الاجتماعية والطاقة وإدارة المياه، أنشأت اللجنة أربع لجان في هذه المجالات سعياً لتفعيل آليات لمواجهة تحديات التنمية المستدامة واعتماد توصيات شاملة للظروف السائدة في منطقة الإسكوا.

٢٤- وتواجه المنطقة حالياً نتائج استراتيجياتها الإنمائية السابقة القائمة على الإستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية الذي شجعه انخفاض أسعار المياه أو مجانيتها، وعدم وجود حوافز لترشيد استهلاك المياه، بالإضافة الى النمو السكاني والتوسع الحضري، وسياسات الطاقة التي مازالت تسمح بإنتاج الوقود المحتوي على نسبة عالية من الكبريت والبنزين المحتوي على الرصاص، وارتفاع استهلاك الطاقة قياساً بالناتج النهائي. غير أن الإسكوا تقوم، في ضوء التغيّرات الأخيرة في المنطقة، وخاصة الإتجاه نحو الإصلاح الاقتصادي والخصخصة والتكامل التجاري، بدور متزايد الأهمية يتمثل في تقديم المساعدة الفنية مع التركيز بشكل خاص على بناء وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال التنمية المستدامة، وفي استعراض أداء الدول الأعضاء فيما يخص أهداف سياستها البيئية، وفي تعزيز قدرات الدول في مجال إدارة المصادر الطبيعية وتخطيطها. وإن الخدمات الاستشارية التي يقدمها فريق من المستشارين الإقليميين في مجالات الطاقة والبيئة والتجارة والإحصاء والصناعة وإدارة المياه، تشكل جزءاً من الجهود المتزايدة التي تقوم بها الإسكوا لتسهيل التحول الى التنمية المستدامة في المنطقة. وكما يُلاحظ، فإن تعزيز الإسكوا للتنمية المستدامة يتخذ مظاهر عدة ويشمل قطاعات عديدة. ومع ذلك، فإن الأنشطة البرنامجية للإسكوا ومشاريعها الجارية وخدماتها الاستشارية تغطي كافة القطاعات الواردة ضمن جدول أعمال القرن ٢١. ففي مجال الطاقة والموارد الطبيعية، اعتمدت اللجنة اختصاصات لجنتي الطاقة والموارد المائية في عام ١٩٩٥ إعترافاً بأن الأوضاع السائدة في المنطقة تتيح الفرصة لاتباع نهج تعاوني لحفظ البيئة وحماية الموارد الطبيعية وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة. وإن إنشاء هاتين اللجنتين يؤكد الضرورة الملحّة لإدخال الإعتبارات البيئية في جميع البرامج القطاعية للإسكوا، تمشياً مع الأولويات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة. وأعدت الإسكوا العديد من الدراسات والتقارير ونشرت نتائجها من خلال الحلقات الدراسية والندوات والاجتماعات الحكومية الدولية المتعلقة بمختلف جوانب جدول أعمال القرن ٢١ وخاصة إدارة المياه والتعاون وبناء القدرات في مجالات الطاقة والمياه والزراعة والتنمية الريفية والإلغاء التدريجي للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

٢٥- وبالرغم من أن الإسكوا قد نفذت العديد من الأنشطة فإنه مازالت هناك حاجة الى استطلاع أنماط من التعاون الإقليمي وخاصة التعاون الإقليمي في مجال صياغة سياسات تقنية بيئية، ووضع المعايير، وإنشاء نظم الإدارة البيئية من قبل الشركات العامة والخاصة، والمحاسبة البيئية وتقييم الأثر البيئي، والمؤشرات البيئية، وتطوير ونشر التكنولوجيات السليمة بيئياً. وكل هذه القضايا بحاجة الى بحث على

المستوى الإقليمي. وتحقيقاً لهذا الهدف، فإن المبادرات التي اتخذتها منظمات إقليمية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والإسكوا ينبغي زيادة تنسيقها لتحقيق أولويات التنمية المستدامة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، وفرت الإسكوا من خلال مشاركتها في اجتماعات المنظمات الإقليمية خطوطاً توجيهية لمتابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الإقليمي كما أنها ساهمت في تنفيذ البرنامج العربي للتنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، أعدت الإسكوا دراسات فنية في مجالات التصحُّر، والتكنولوجيا النظيفة، والأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتنوع البيولوجي، ومؤشرات التنمية المستدامة وشاركت في الإجتماعات الإقليمية التي بلورت رؤية قطاعية واضحة لبنود جدول أعمال القرن ٢١.

٢٦- كما تولي الإسكوا الأولوية للتغيُّر الهيكلي في قطاع الطاقة نتيجة لقضايا الخصخصة والتعاون الإقليمي وتشجيع استخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة بما في ذلك الطاقة الجديدة والمتجددة. كما تستطلع الإسكوا كافة السبل المؤدية الى توثيق التعاون الإقليمي في مجال الطاقة، ولاسيما حفظ الطاقة وكفاءتها، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وربط شبكات الطاقة الكهربائية في دول المنطقة. وبالمثل، فإن الأمانة التنفيذية للإسكوا عالجت القضايا الجديدة في المنطقة تمشياً مع الأهداف البرنامجية للتنمية المستدامة المبينة في جدول أعمال القرن ٢١، وقد شملت الأنشطة المتعلقة بإدارة موارد المياه الأولويات الخاصة بتطوير وإدارة موارد المياه، وبتقييم الموارد المائية والتعاون الإقليمي لحماية هذه الموارد. وتشمل الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الإسكوا من أجل تعزيز التعاون الإقليمي في قطاع المياه مشروعاً ميدانياً لدراسة الطبقات المائية البازلتية المشتركة بين الأردن والجمهورية العربية السورية والنمذجة الرياضية لوادي حسام (في شاطيء إمارة الفجيرة) لتحديد طبقاته المائية. ويمكن تطبيق هذا التقييم الميداني للمياه الجوفية على مناطق ساحلية أخرى في منطقة الإسكوا ومن أجل نشر المعلومات الخاصة بموارد المياه في المنطقة وتعزيز القدرات الوطنية للدول الأعضاء، عقدت الإسكوا ندوتين تدريبيتين إحداهما حول استخدام الاستشعار من بعد ونظام المعلومات الجغرافية في مجالي الهيدرولوجيا والهيدروجيولوجيا، والندوة الأخرى عن التشريعات المائية في منطقة الإسكوا.

٢٧- وفي مجالات مكافحة الفقر، تشهد المنطقة عمليتين متفاعلتين تتمثلان في انتشار أنماط من التنمية والسلوك الاستهلاكي غير القابلة للإستدامة من جهة، وفي توسّع جيوب الفقر من جهة أخرى. ومن الواضح أن سياسات التنمية غير المستدامة التي انتُهجت في المنطقة خلال العقود الأخيرة قد خلقت جيوب فقر في كل مجتمع مما أدى إلى تدهور نوعية الحياة وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الانتاجية وإلى الهجرة من الريف الى المدن. ولا تستطيع المناطق الحضرية في بلدان الإسكوا متوسطة الدخل التي تواجه ضغوطاً متصاعدة، ان تقدم الخدمات اللازمة لمواجهة الزيادة السكانية والهجرة المتدفقة من الريف، مما يؤدي الى تدهور نوعية الحياة واستمرار الفقر ودوامة الحرمان والنتائج الاجتماعية والسياسية السلبية المترتبة على ذلك. ولمواجهة هذه المشكلة، بادرت الإسكوا الى القيام بدراسات لتقصي جذور مشكلة الفقر في المنطقة ضمن إطاره الاقتصادي والاجتماعي. وبإيجاز، فإن هذه الدراسات خلصت الى أن التدهور البيئي والسكان والأوضاع الصحية والتنمية كلها أمور متشابكة لا يمكن فصل بعضها عن الآخر، وأن التنمية غير المستدامة تؤثر في نهاية المطاف على نوعية الحياة، وأن الكلفة الإنسانية المعبَّر عنها بالفقر والمعاناة والمرض والحرمان والوفيات، هي السبب الحقيقي وراء الفقر في منطقة الإسكوا. وفي الإستدامة والديموغرافيا، فإن أنشطة الإسكوا شملت دراسات فنية

ونشر المعلومات وبناء القدرات في مختلف الجوانب المتعلقة بالأنشطة السكانية وما يرتبط بها من مؤشرات اقتصادية واجتماعية. وبالإضافة الى هذا، قامت الإسكوا بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بعقد اجتماع خبراء على الصعيد العربي في نهاية عام ١٩٩٦ لبحث السياسات السكانية والتنمية المستدامة. هذا بالإضافة الى العديد من التقارير المقتضبة التي بعثت بها الإسكوا الى منسقي المهام الذين أناطت بهم لجنة التنمية المستدامة إعداد تقارير قطاعية عن جدول أعمال القرن ٢١ لتقديمها للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد شملت هذه التقارير قضايا إدماج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية واتخاذ القرارات، إدارة النظم الإيكولوجية الهشة، ومكافحة التصحّر والجفاف، وحفظ التنوع البيولوجي، والتنمية الزراعية والريفية المستدامة، وبناء القدرات وقضايا التمويل، وتوفير المعلومات لصانعي القرارات.

خامساً- تحديات التنمية المستدامة والأولويات الإقليمية

٢٨- إن التقييم النوعي للتقدم الإقليمي المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يشير الى تحقيق انجازات في بعض المجالات. وعلى وجه الخصوص فإن البيان العربي عن التنمية والبيئة والبرنامج العربي للتنمية المستدامة قد وفرا حافزا اضافيا نحو التعاون الإقليمي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. كما أن الاجتماعات المتتالية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة قد شجعت البلدان العربية على المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة. وتماشيا مع هذا، تعقد، بتشجيع ومساندة من قبل مجلس وزراء البيئة العرب اجتماعات سنوية على مستوى الخبراء لتحديد أولويات الأنشطة وتحديد الأهداف والاطار الزمني لتنفيذ المشاريع الإقليمية في مجالات التصحّر والتلوث الصناعي والمعلومات والوعي البيئي والقضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويتم تعزيز التعاون الإقليمي من خلال شبكة من المؤسسات الوطنية ومن خلال مشاركة الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة. ومن الجوانب المشجعة الأخرى في المنطقة التوسع في بناء قدرات المؤسسات وتدريب الموظفين المعنيين بالتنمية المستدامة كما يتضح ذلك من تخصيص الموارد المالية وإعادة تنظيم المؤسسات التي أنيطت بها إدارة الموارد الطبيعية والبيئة والمساهمة المرموقة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مشروعه الرامي الى بناء القدرات في منطقة الإسكوا. وثمة مبادرة أخرى تشمل التعاون القائم بين الإسكوا ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في مجالات بناء القدرات الوطنية لرصد قابلية التنمية للإستدامة في المنطقة من خلال وضع مؤشرات بيئية. وأخيرا يُلاحظ أن مشاركة المنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال وسائر فئات المجتمع في زيادة مستمرة وخاصة في مجالات نشر المعلومات، والبحوث، وصياغة مشاريع الخدمات المجتمعية، والوعي العام لخلق ثقافة تُعنى بالاستدامة في المنطقة.

٢٩- ومع هذا، فإن حالة بيئة المنطقة تعكس استمرار التنمية غير المستدامة المتمثل في سوء استخدام المساحة المحدودة للأراضي الزراعية وتزايد التصحّر وانخفاض حصة الفرد السنوية من المياه العذبة وتدهور نوعيتها، واستمرار التلوث الصناعي للهواء والمياه، والاستخدام غير الكفوء للمياه وموارد الطاقة بسبب مجانيتها أو انخفاض كلفتها وعدم وجود حوافز لحفظها، وتزايد النمو الحضري والسكاني. ومن بين العوامل التي تساهم في استمرار هذه الحالة هيكل إتخاذ القرارات السائد في العديد من أقطار الإسكوا، حيث أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والقضايا المتعلقة بإدارة البيئة وتخطيطها على صعيد السياسة العامة تعالج كلاً على حدة. ومثل هذه المعالجة القطاعية تؤثر على أنشطة جميع الفئات المعنية وتحول دون تحقيق الكفاءة والاستدامة. وعليه، فهناك حاجة ماسة الى

إجراء تغييرات هامة في الهياكل المؤسسية للدوائر المعنية بتنمية أو إدارة الموارد الطبيعية من أجل تحقيق ما نتطلع إليه من تنمية مستدامة على الصعيد الوطني. ولهذا السبب قام عدد من بلدان الإسكوا بتشكيل لجان أو فرق عاملة مشتركة بين الوزارات منحت صلاحيات واسعة لتحقيق التنسيق والتعاون بين جميع الادارات الحكومية المعنية. ومع ذلك، ينبغي أن يرافق هذا الاصلاح المؤسسي استخدام أدوات فعالة لتحسين عملية صنع القرارات مثل تطوير المؤشرات البيئية، ومقارنة الكلفة بالفائدة، وتقييم الأثر البيئي والتدقيق البيئي، وشفافية أكبر من جانب الحكومات بالسماح بنشر المعلومات المتعلقة بسجلاتها البيئية، ودعم التشريعات ووضع المعايير البيئية لحماية الموارد الطبيعية للبلدان وسكانها من الأضرار الناجمة عن التلوث.

٣٠- وإن التحدي الرئيسي بالنسبة للترتيبات المؤسسية اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في المنطقة هو زيادة توطيد العلاقات بين مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والإسكوا والفاو واليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل وضع ترتيبات موضوعية تهدف الى استحداث واستغلال مبادرات لتعزيز القدرات وتنفيذ المشاريع على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن أجل الاستفادة الكاملة من امكانيات البرمجة المشتركة بين كافة وكالات الأمم المتحدة ترى الإسكوا، أن هناك حاجة الى زيادة تنسيق العمل المشترك طبقاً للأولويات الإقليمية لدول المنطقة. كما أن هناك حاجة الى تنسيق مشاركة وكالات الأمم المتحدة والوكالات المانحة على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ استراتيجية شاملة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة.

٣١- ومن العوامل الأخرى التي تعرقل التنمية المستدامة في المنطقة والتي أشير إليها خلال الاجتماعات السنوية للوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة عدم نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً بشروط ميسرة الى دول المنطقة. وبالاضافة الى هذا، فقد أعربت دول الإسكوا عن خيبة أملها إزاء عدم الالتزام بالتعهدات المالية التي أعلنت خلال مؤتمر ريو دي جانيرو من أجل تسهيل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخاصة فيما يتعلق بتخصيص ٧ر٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. حيث أن انخفاض معدلات هذه المساعدة المقدمة الى البلدان العربية متوسطة الدخل الأقل نمواً منذ الثمانينات قد أثار قلق هذه البلدان. وكان من بين العوامل التي ساهمت في هذا الانخفاض قيود الميزانية في أقطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إضافة الى انخفاض المعونات التي كانت تقدمها دول مجلس التعاون الخليجي بسبب انخفاض أسعار النفط والأزمة المالية التي تعاني منها هذه البلدان نتيجة لحرب الخليج والمشتريات العسكرية الى الدول العربية. وعلى الجانب الآخر فهناك تنافس شديد على المعونة الرسمية من قبل البلدان التي تخلصت مؤخراً من هيمنة الاتحاد السوفياتي السابق. ونتيجة لذلك فإن مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الى المنطقة العربية، بما في ذلك المساعدة الثنائية التي تقدمها دول مجلس التعاون الخليجي قد انخفض بشكل لم يسبق له مثيل. وإضافة الى ذلك، فإن الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي الراهن في المنطقة يعكس وضعاً يتسم بالاحتلال والعقوبات والافتقار الى صلة بين السلام والنمو من أجل تنمية اجتماعية مستدامة تنعش التراث البيئي الإقليمي.

٣٢- وسوف تنظر الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المزمع عقدها في حزيران/يونيو ١٩٩٧ في الانجازات الوطنية والإقليمية والعالمية التي تحققت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام ١٩٩٢، وذلك استناداً الى التقارير المرفوعة من خلال لجنة التنمية المستدامة، بما في ذلك التقارير التي تتقدم بها اللجان الإقليمية. وقد أُعد هذا التقرير طبقاً للارشادات لتسليط الضوء على

المنجزات على الصعيد الإقليمي وأولويات المنطقة المستوحاة من جدول أعمال القرن ٢١. وقد ترغب اللجنة في استعراض هذا التقرير وابداء توجيهاتها للأمانة التنفيذية بشأن الانجازات الوطنية الهامة التي ينبغي ادراجها في التقرير. كما ستقوم الجمعية العامة بتحديد القيود والعوائق لأولويات المستقبل. وعليه، فالمطلوب من اللجنة الإعراب عن وجهة نظرها إزاء القضايا والأولويات الإقليمية وتزويد الأمانة التنفيذية بتوجيهاتها بشأن وصف الجوانب الإقليمية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ قبل تقديم ملخص لهذا التقرير الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

UNESCWA LIBRARY
20012131